



التوزيع: محدود
E/ESCWA/STAT /89/22
٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالعربية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

24 1992

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الاحصاء

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تقرير عن المهمة الاستشارية
الى وزارة الزراعة
الجمهورية العربية السورية - دمشق

(خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليو الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩)

اعداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقليمي للحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

الاراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن الرأي الشخصي للمستشار الاقليمي ولا
تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

89-1257

طلب المهمة:

تمت المهمة بناءا على دعوة من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالجمهورية العربية السورية من خلال المكتب الانمائي للأمم المتحدة بدمشق.

مدة الزيارة:

تمت الزيارة خلال المدة من من ٣١ تموز/يوليو الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩.

الغرض من الزيارة:

تحدد الغرض من المهمة كما جاء في كتاب الدعوة في إبداء الرأي في التحليل الاقتصادي والاحصاءات الزراعية اللازمة لاغراض التخطيط الزراعي. وفي لقاء مع الاستاذ الدكتور محسن الاحمد تم استعراض برنامج العمل أثناء المهمة. وقد أشرت لسيادته انني سوف اتناول فقط الموضوع من ناحية التحليل الاقتصادي والإحصائي والاساليب الاحصائية المستخدمة أما ما يتعلق بالمعدلات الغنيمة المتعلقة بالانتاج الزراعي او الحيواني والتي قد تحتاج الى متخصصين في مثل هذه المواضيع فسوف لا اتعرض لها ومن الممكن الاستفادة من خبرات الاستاذ خالد تحسين علي، المستشار الاقليمي بالاسكوا في هذا المجال.

أولاً:- مقدمة وتوجهات عامة في مجال الإحصاءات الزراعية

١- أهمية الإحصاء في مجال التخطيط الزراعي:

تعاني الغالبية العظمى من دول المنطقة - شأن معظم الدول النامية - من القصور الكبير في البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط بمفغة عامة وللمخطط الزراعي بمفغة خاصة. فمكا هو معلوم إن إعداد الخطة الزراعية بمفغة خاصة وآية خطة اقتصادية بمفغة عامة يتضمن ثلاثة مراحل عريضة لكل منها احتياجاتها من البيانات وهذه المراحل الثلاث هي:-

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد

وتتطلب هذه المرحلة كا كبيرا من البيانات الإحصائية والمعلومات عن الصورة الحالية للقطاع الزراعي ومكوناته أي ان هذه المرحلة تبدأ مرحلة توصيف ما هو قائم وتتضمن هذه المرحلة كذلك إعداد البرامج والنماذج التي سوف تستخدم في عمليات البرمجة سواء كانت خطية أو نموذج المدخلات والمخرجات ٠٠٠ الخ وكذلك إعداد وتحديد السياسات والقواعد والاسس التي توجه عمليات التنفيذ ومن أهم البيانات المطلوبة لهذه المرحلة: معدلات نمو السكان، معدلات نمو

الدخل، الادخار، الاستثمار، مصادر التمويل المتاحة، الانتاجية لمختلف المنتجات الزراعية، أوجه استغلال الاراضي، تقدير الطلب على كل محصول باستخدام أي من النماذج المعروفة ومن أهمها:

$$\text{الطلب الكلي على السلعة في السنة } n = s \times n \times k \left(1 + \frac{\Delta}{d} \right)^n$$

حيث: s = عدد السكان في سنة التقدير
 n = استهلاك الفرد من السلعة في سنة الاساس
 k = الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي في سنة المقارنة عن سنة الاساس
 Δ = الدخل الفردي الحقيقي في سنة الاساس
 d = مرونة الطلب الدخلية
 m =

ومن أهم البيانات اللازمة أيضا لهذه المرحلة تقدير حجم الانتاج (العرض) المتوقع سواء من الموارد الحالية او الموارد الممكن اضافتها وتقدير متطلبات الانتاج ومن ثم دراسة العلاقة بين العرض والطلب بهدف تحديد العجز او الفائض وبناءا على دراسة التكاليف تحدد الاسعار.

كما تتضمن هذه المرحلة أيضا دراسة المشاريع الاستثمارية المقدمة للخطوة واعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وهناك عدة معايير تستخدم للمفاضلة وتقييم هذه المشاريع ومن أهمها:

- ١- معدل العائد الى التكلفة؛
- ٢- معامل رأس المال الى الدخل؛
- ٣- عائد رأس المال؛
- ٤- عائد العمل؛
- ٥- القيمة المضافة؛
- ٦- العائد من العملات الاجنبية؛
- ٧- معدل المردود الداخلي؛
- ٨- أثر المشروع على توزيع الدخل؛
- ٩- استخدام المشروع لعناصر من الانتاج المحلي؛
- ١٠- أثر المشروع على ميزان المدفوعات والميزان التجاري؛
- ١١- معدل استرداد رأس المال؛
- ١٢- صافي الربح؛
- ١٣- صافي الدخل المزرعي؛
- ١٤- صافي العائد الاقتصادي؛
- ١٥- صافي القيمة الحالية.

ولكل من هذه المؤشرات اسس وقواعد ومعادلات محددة لحسابها في مجال تقييم

المشروعات.

ومن الملاحظ ان الجزء الاكبر من البيانات المطلوبة لهذه المرحلة يعتمد على

الوثائق والسجلات المكتتبية والجزء الاخر ميداني.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ

وبعد ان يتم وضع الخطة وتبدأ مرحلة التنفيذ فان معظم البيانات المطلوبة في هذه المرحلة ميدانية حيث تهتم هذه المرحلة بالتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج وقياس معدلات الاداء والتكاليف والانتاجية والتوقيتات اللازمة للانجاز والموائمة بين العرض المستهدف والمحقق وكذلك بين الطلب المستهدف والطلب المحقق ومن ثم يتطلب ذلك دراسة الاسواق والمخزون والفاقد والصادرات والواردات وتحديد الاسعار المناسبة والسيطرة عليها سواء للانتاج أو لمتطلبات الانتاج.

المرحلة الثالثة: مرحلة المتابعة وتقييم الخطة الزراعية

وكل بيانات هذه المرحلة ميدانية حيث تهتم هذه المرحلة بقياس مدى تنفيذ الاهداف والانحرافات واسباب القصور وتقديم الحلول المقترحة. وتركز هذه المرحلة على نسب الاداء والمحقق والمستهدف ومعايير الانتاج والانتاجية والربحية والاستثمار والعمالة وكميات المستلزمات المستخدمة واسباب القصور في التنفيذ والطاقات العاطلة... الخ.

ويجدر بنا ان نشير الى ان التخطيط الناجح يعني التخصيص الامثل لموارد المجتمع لتحقيق أفضل تنمية اقتصادية واجتماعية الا ان القصور في البيانات الدقيقة كما ونوعا سواء في الموارد او الامكانيات المتاحة قد يكون عائقا رئيسيا دون تحقيق الاهداف المخططة. لذلك يلزم الاهتمام جيدا بمدخلات الخطة من البيانات الاحصائية والمعلومات السليمة وفي الوقت المناسب حتى يمكن تحقيق الاهداف الموضوعية لها وذلك يعني ان هناك شرطين اساسيين لنجاح الخطة:

أولا: توفر كم كافي من البيانات والمعلومات وبالنوعية المناسبة والوقت المناسب.

ثانيا: توفر كادر فني قادر على استخدام هذه البيانات لصياغة خطة تحقق اهداف المجتمع وتنفيذها ومتابعتها.

وهنا يجدر ان اشير الى ان المتابعة يجب ألا تقتصر على المتابعة المالية فقط وانما يجب أن تشمل معلومات عينية وكمية سواء عن الانتاج او الاستثمار او العمالة او... الخ.

٢- طريقة الحصول على البيانات الإحصائية

أشرنا فيما سبق الى أهم البيانات الاحصائية اللازمة لكل مرحلة من مراحل إعداد الخطة الزراعية وللحصول على هذه البيانات هناك العديد من الاساليب من أهمها أسلوب الحصر الشامل وهو يمكن ان يتم بطريقتين حسب مصدر الحصول على البيانات:

١- حصر مكتبي: حيث يتم الاعتماد على البيانات المتاحة من واقع السجلات والوثائق الحكومية ومن امثلتها في سوريا سجل القرية.

ب- حصر ميداني: وقد يكون حصر شامل وهو عادة يتبع عند إجراء التعدادات الزراعية أما أسلوب الحصر الاخر المستخدم في الغالبية من دول المنطقة وبدرجة كبيرة في مجال الاحصاءات الزراعية هو أسلوب العينة.

وأيا كان النهج المستخدم في جمع البيانات هناك عدة طرق لتقدير البيانات الزراعية المطلوب جمعها ومن أهم هذه الطرق:

١- طريقة التقدير الشخصي: وهذا الاسلوب مستخدم في كثير من الدول العربية وهو يعتمد على خبرة الباحث الذي غالبا يبني تقديره على المشاهدة.

ب- الطريقة الموضوعية: وهذه الطريقة تعتمد على الاستقصاء بالعينة العشوائية او القياس الفعلي وهذه الطريقة مستخدمة في سوريا لقياس المساحة والانتاج والانتاجية لبعض المحاصيل الرئيسية.

وبمفء عامة في كافة دول المنطقة يعاني القطاع الزراعي من قصور كبير في البيانات الاحصائية سواء المتعلقة منها بالانتاج او التكاليف الامر الذي يصعب كثيرا قياس الربحية والقيمة المضافة ومن ثم تحديد الاسعار وذلك يؤدي الى صعوبات في رسم الخطط والسياسات الزراعية ومتابعة تنفيذها كما ان البيانات اللازمة عن الفاقد والاستهلاك غير الادنى غير متاحة في كثير من الاحيان ومن ثم لا تؤخذ في الحسبان عند تقدير معدلات الانتاج ومعدلات الاستهلاك.

ولعل من أهم العيوب التي توجه الى الاحصاءات الزراعية في كثير من دول المنطقة هو استخدام المتوسطات الشهرية او السنوية سواء المتعلق منها بالانتاج او الاسعار ٠٠٠ الخ دون ترجيح. وبمعنى آخر الاعتماد على المتوسطات البسيطة بدلا من المتوسطات المرجحة وقد يرجع ذلك كله الى طبيعة القطاع الزراعي فهو قطاع ذو ملكيات صغيرة ومتعددة ومنتشرة في جميع أنحاء الدولة ونادرا ما يوجد لديه حسابات أو دفاتر محاسبية ومن ثم فإن كثيرا من بياناته تعتمد على الذاكرة.

ولعلي أشير في هذا المجال الى أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الأقمار الصناعية في مجال الاحصاءات الزراعية بهدف التغلب على كثير من الصعوبات التي يتميز بها هذا القطاع.

٣- قواعد عامة تراعى عند قياس أو تقدير تكلفة المنتج الزراعي

هناك عدد من القواعد او الضوابط العامة المصطلح عليها في مجال الاحصاءات الاقتصادية عند تقدير أو قياس التكلفة لاي منتج زراعي وذلك بهدف الربط والتنسيق بين الاحصاءات الزراعية وغيرها من الاحصاءات حتى تأتي منظومة الارقام الاقتصادية متناسقة وفق مفاهيم وأسس موحدة. وبالطبع هذا لا يمنع من ان القطاع الزراعي له خصوصياته ولكنها تدور جميعا وفق الاطار العام المرسوم للإحصاءات الاقتصادية بشأن تركيب الحسابات والجداول الاقتصادية ضمن إطار الحسابات القومية ومن أهم هذه الضوابط:

- مستلزمات أو متطلبات الانتاج جميعها سواء في شكل سلع او خدمات تقدر بالتكلفة اي بالسعر تسليم باب المزرعة اي السعر مضافا اليه تكاليف النقل واية هوامش اخرى حتى يصل المستلزم الى المزرعة التي سوف يستخدم فيها؛
- متطلبات الانتاج (سلع أو خدمات) المأخوذة من نفس المزرعة تقدر بسعر الكلفة؛
- متطلبات الانتاج المستوردة تقدر بالسعر تسليم باب المزرعة اي متضمنة الرسوم الجمركية وهوامش النقل والشحن والتأمين ٠٠٠ الخ.
- عناصر التكاليف تغطي كافة مراحل العمليات الانتاجية الزراعية بدأ من الاعداد والتمهيد وحتى الحصول على المنتج النهائي؛

- تكلفة الاصول الشابتة توزع على العمر الانتاجي لهذه الاصول (الاهتلاك)؛
- ما يدفع عينا من المنتجات الزراعية كأجور عينية يدخل ضمن التكاليف ويدخل ضمن الانتاج؛
- الفاقد او التالف اثناء عمليات الحماد أو الجني لا يدخل ضمن عناصر التكاليف ولا يدخل ضمن المنتجات اما الفاقد في المراحل التالية (نقل، تعبئة، تخزين ١٠٠ الخ) فيحمل على التكاليف حيث سبق احتسابه ضمن الانتاج؛
- تكاليف عناصر الانتاج الاولية المشاركة في العملية الانتاجية (الارض، العمل، رأس المال، التنظيم) تؤخذ في الحسبان عند تقدير التكاليف المزرعية وتحديد السعر للمنتج تسليم باب المزرعة وهذا السعر عبارة عن التكاليف الكلية للمنتج مضافا اليه هامش الربح يعادل عائد التنظيم وهو يعادل السعر تسليم باب المصنع بالنسبة للمنتجات الصناعية؛
- عند تحديد سعر المستهلك يؤخذ في الاعتبار سعر المزرعة مضافا اليه الهوامش التسويقية الاخرى، مع الاخذ في الاعتبار السياسة العامة للدولة في تسعير هذه المنتجات من ناحية تقديم دعم او فرض ضرائب غير مباشرة؛
- عند قياس القيمة المضافة او الدخل المتولد في القطاع الزراعي او الناتج من محصول ما لا تدخل تكلفة عناصر الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية ضمن التكاليف. وإنما فقط تتضمن التكاليف كل متطلبات الانتاج (سلع او خدمات) حيث يتم طرح مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج للوصول الى القيمة المضافة الاجمالية وبطرح اهتلاك الاصول الشابتة نحصل على القيمة المضافة الصافية في قطاع الزراعة وهي تعادل الدخول المحققة لعناصر الانتاج التي شاركت في العملية الانتاجية وهي ما يطلق عليها عوائد عوامل الانتاج بما في ذلك عائد التنظيم؛
- في حالة استخدام انماط ومعدلات نموذجية لقياس تكلفة وحدة منتج زراعي سواء كان نباتيا او حيوانيا فإنه يجب مراعاة الضوابط العامة السابقة عند تحديد سعر عنصر التكلفة كما يراعى ان تكون هذه المعدلات النمطية حديثة الاعداد وقائمة على دراسة موضوعية على ان تجري دراسة عينات لاحقة لتصحيح اية انحرافات في هذه المعدلات سنويا.

فكما نعلم ان قياس تكلفة وحدة منتج ما تتوقف على عاملين اساسيين هما:

- أ- تكلفة وحدة المساحة من هذا المنتج (هكتار مثلا)؛
- ب- مردود وحدة المساحة من هذا المنتج (هكتار) .

ومن ثم فإن اي انحراف في انماط اي من هذين العنصرين سيكون تأثيره مضاعفا ولذا وجب الحذر التام عند استخدام أنماط التكلفة وانماط المردود القائم على هذه التكلفة وذلك لان العلاقة بين التكلفة والانتاج قد لا تكون خطية بصفة دائمة وبمفء خاصة في القطاع الزراعي وفي الانتاج النباتي بصفة خاصة . وذلك لان هناك عوامل خارجية لا تؤخذ في الحسبان مثل المناخ (أمطار، حرارة) والآفات ٠٠٠ الخ مثل هذه العوامل تتحكم كثيرا في المردود رغم الوفاء بكافة المتطلبات الاخرى مثل هذه العوامل تجعل العلاقة الخطية بين المتطلبات والمردود غير دقيقة وفعالة ولذلك يجب مراجعة وضبط المعدلات النمطية المستخدمة عن طريق إجراء عينات دورية لتصحيح الانحرافات .

٤- قواعد أو ضوابط عامة تراعى لتقدير الانتاج الزراعي (المردود)

وكما ان هناك قواعد عامة لتقدير التكاليف ومن ثم متطلبات الانتاج ضمن اطار الاحصاءات الاقتصادية فان هناك ايضا ضوابط عامة تراعى عند تقدير الانتاج الزراعي كأحد ضوابط الاقتصاد القومي ومن أهم هذه الضوابط:

- يقدر الانتاج بالسعر تسليم باب المزرعة او أقرب سوق للمزرعة؛
- ما يدفع عينا من الانتاج كأجور يحتسب ضمن الانتاج؛
- الفاقد او التالف أثناء عمليات الانتاج لا يحتسب ضمن الانتاج؛
- الانتاج الزراعي الذي يحول للاستخدام داخل المزرعة (السلع الوسيطة) مرة ثانية وكان من الممكن ان يتم بيعه خارجها يحتسب ضمن الانتاج ويقدر بالتكلفة؛
- ما يحتجزه المزارع لاستخدامه الخاص له او لعائلته او حيواناته يحتسب ضمن الانتاج ويقدر بالتكلفة؛

- الزيادة التي تطرأ على الثروة الحيوانية وحيوانات التسمين تدخل ضمن الانتاج الزراعي وتعتبر ضمن التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة؛
- الزيادة التي تطرأ على البساتين والاشجار المثمرة في سنوات ما قبل الإثمار وحتى تصبح منتجة تدخل ضمن الانتاج وتعتبر تكويناً رأسمالياً بينهما عمليات الاحلال التي تتم خلال السنة تعتبر من قبيل الاهتلاك؛
- لتقدير الانتاج الزراعي بالاسعار المشبته يفضل استخدام الطريقة المباشرة اي اعادة التسعير بمعنى ضرب الكمية المنتجة في سنة المقارنة في اسعار سنة الاساس؛
- كافة الخدمات الزراعية التي تقدمها المرزعة الى المزارع الاخرى تدخل ضمن الانتاج.

٥- بعض المفاهيم والتعاريف العامة

وفي ظل القواعد العامة التي تحكم تقدير التكاليف وتلك التي تحكم تقدير الانتاج (المردود) تجري عمليات احتساب العائد أو الربح الناتج (الربح المالي) عن القطاع الزراعي ككل او عن منتج بذاته من المنتجات الزراعية في المراحل المختلفة سواء مرحلة الانتاج او مرحلة التسويق.

ففي مرحلة الانتاج يمثل الربح قيمة ما يحمل عليه المنتج مقابل ما تحمله من تكلفة لهذا الانتاج [قيمة المنتجات او المردود (الكمية المنتجة × السعر الذي تسلمه المنتج سواء كان سعر رسمي أو سعر حر) بالإضافة الى أية عوائد اخرى يكون المنتج قد حصل عليها مقابل خدمات وكذلك القيمة التقديرية لاستهلاكه الذاتي من الانتاج... الخ مطروحا منها تكلفة الانتاج الذي تحملها الى حين وصول المنتج النهائي].

أما الربح الناتج عن العمليات التسويقية فهو يساوي الفرق بين سعر المرزعة الذي تسلمه المنتج او دفعة التاجر الى المنتج الزراعي مضافا اليه اية مصروفات اخرى متعلقة بالنقل او التعبئة... الخ وسعر بيع المنتج الى المستهلك النهائي (سعر حر أو رسمي).

ويجدر بنا ان نشير الى ان الربح الحالي يختلف كثيرا عن الربح الاقتصادي فالربح الاقتصادي او الاجتماعي يدخل في احتسابه عوامل اخرى بعضها اقتصادي او اجتماعي وبعضها سياسي ومن اهم هذه العوامل:

- أ- أثر المشروع على العمالة؛
- ب- أثر المشروع على ميزان المدفوعات؛
- ج- أثر المشروع على الدخل القومي؛
- د- الاهمية الاستراتيجية للمنتج؛
- هـ- أثر المشروع على العرض والطلب.

ولذلك فإن العائد الاقتصادي الذي يعكس استفادة الدولة من مشروع ما وأثره على الاقتصاد القومي يتطلب إعادة تقييم هذا المشروع أخذاً في الاعتبار الاسعار العالمية سواء بالنسبة لجملة الموارد او لجملة التكاليف وبطرح التكاليف من الموارد بعد اعادة تقييمها بالاسعار العالمية يمكن التعرف على العائد القومي الصافي بعد طرح معدلات اهتلاك الاصول الثابتة أيضا.

ويقصد بالدخل المزرعي هو ذلك العائد الصافي الذي يتحقق من المزرعة ويحصل عليه المزارع مقابل المساهمة في العملية الانتاجية وإدارة وتمويل المشروع وهو يعادل الفرق بين جملة الايرادات مطروحا منها جملة التكاليف عدا القيمة التقديرية للعمل الذاتي بالمزرعة والغائدة على رأس المال.

ثانياً:- مديرية التخطيط والاحصاء

وفي لقاء مع الدكتور تاهي الشيباني - مدير التخطيط والاحصاء أوضح سيادته ان قسم الاحصاء بالمديرية يتبع فنيا المكتب المركزي للاحصاء الذي بدوره يتبع رئاسة مجلس الوزراء . ويعتبر مسئولا عن نشر كافة الاحصاءات الزراعية وغيرها . أما قسم التخطيط فيتبع فنيا هيئة تخطيط الدولة .

١- قسم الاحصاء:

يتولى القسم جمع الاحصاءات الزراعية بطرق مختلفة ومن مصادر مختلفة من

أهمها:

• سجل القرية: يعتبر من أهم المصادر الاحصائية وهو سجل خاص بكل قرية يسجل فيه كافة البيانات عن الاراضي واستعمالاتها والمياه واستخداماتها بالإضافة الى الثروة الحيوانية والالات الزراعية ١٠٠٠ الخ.

• يتم حصر المساحات المزروعة للمحاصيل الاستراتيجية سنويا بواسطة العينة العشوائية من قبل لجان متخصصة كما يتم حصر عدد الاليات والعمالين ومستلزمات الانتاج ومساحات بعض المحاصيل الصناعية مثل التبغ والشونسدر السكري.

ومن خلال هذه البيانات تصدر الوزارة سنويا نوعين من الاحصاءات:

١- المجموعة الاحصائية الزراعية السنوية

وهي تضم مجموعة في شكل سلسلة لعشر سنوات عن الاحصاءات الزراعية المتعلقة باستعمالات الاراضي وتوزيعاتها قطاعيا، الموارد المائية، المساحات المحصولية، مساحات ومردود وانتاج كل نوع من المنتجات الزراعية، بيانات عن الثروة الحيوانية، مستلزمات الانتاج، الاسعار، الموازين السلعية.

ب- نشرات دورية تفصيلية ومن أهمها:

- استعمالات الاراضي حسب المحافظات والمناطق الزراعية؛
- النشرة الدورية عن المحاصيل والخضر الصيفية؛
- النشرة الدورية عن المحاصيل والخضر الشتوية؛
- النشرة الدورية عن الثروة الحيوانية؛
- النشرة الدورية عن القوى العاملة؛
- النشرة الدورية عن الاشجار المثمرة؛

٢- قسم التخطيط

حيث يقوم التخطيط بالوزارة على مبدأ الديمقراطية المركزية حيث يتم وضع الارقام التأشيرية للخطة من قبل المجلس الاعلى للتخطيط وهيئة تخطيط الدولة.

وتنقسم الخطط من حيث آجالها الى قصيرة (سنوية) ومتوسطة (خمسية) ومن حيث مكوناتها الى خطة انتاجية وخطة استثمارية ثم خطة القوى العاملة حيث يتم في النصف الاولى من كل عام وضع الارقام التأشيرية. لانتاج اهم المحاصيل الزراعية وذلك استنادا الى تقديرات الطلب على هذه المنتجات والامكانيات المتاحة للانتاج. ثم تقوم الوزارة بعد ذلك بتوزيع الارقام التأشيرية على المحافظات أخذا في الاعتبار الامكانيات المتاحة في كل محافظة كما يتم تحديد التعليمات الخاصة بكيفية اعداد الخطة ونوعية اللجان ومهامها وآلية اعداد الخطة ميدانيا.

يتم بعد ذلك في المحافظات وضع الخطط الانتاجية بالتعاون بين ممثلي وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين ومشاركة الجهات الاخرى المعنية.

يتم مناقشة هذه الخطط من قبل المجالس الزراعية الفرعية ثم يتم جمع وتدقيق وتوحيد خطط المحافظات من قبل وزارة الزراعة ومناقشتها مع الجهات المعنية مركزيا، وفي النهاية يتم مناقشة الخطة وإقرارها في المجلس الزراعي الأعلى.

وتتضمن الخطة:

- ١- استعمالات الاراضي على مستوى المحافظة؛
- ب- الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية في كل منطقة زراعية؛
- ج- مساحات ونتاج وغللات كل محصول على حدة؛
- د- خطة إنتاج الثروة الحيوانية؛
- هـ- خطة مستلزمات الانتاج مع الاشارة الى الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

٣- قسم المتابعة

وفي مجال المتابعة يقوم بمتابعة الخطة قسم متخصص في مديرية الاحصاء والتخطيط ويقوم بمتابعة تنفيذ الخطة الانتاجية والاستثمارية والقوى العاملة من خلال تقارير تتبع تجمع من المحافظات ومؤسسات القطاع العام وتعد في هذا الغرض تقارير دورية.

كما يقوم قسم المتابعة بتدقيق تقارير المتابعة من خلال بعض الجولات الميدانية على المحافظات بهدف معالجة الانحرافات التي تحدث بين المخطط والمنفذ.

شالشا:- مديرية الاقتصاد الزراعي

وفي لقاء مع الدكتور محسن الاحمدي أشار سيادته بعد التشاور مع الدكتور الشيباني الى أهمية زيارة مديرية الاقتصاد الزراعي حيث تم لقاء بين المستشار والدكتور محسن الاحمدي والاستاذ محمد خزيمه رئيس قسم التقييم والتحليل في مقرر المديرية وتنقسم مديرية الاقتصادي الزراعي الى عدة أقسام هي:

- ١- قسم الدراسات الاقتصادية.
- ٢- قسم التحليل والتقييم.
- ٣- قسم الاسعار والتسويق.
- ٤- قسم الغذاء والتغذية.
- ٥- الديوان والذاتية.

وقد عقدت عدة لقاءات مع السادة رؤساء الاقسام بهدف التعرف على اختصاصات هذه الاقسام واسلوب العمل المستخدم في تنفيذ هذه الاختصاصات ومصادر البيانات اللازمة لهذه الاعمال وكذلك دوريتها والنتائج التي تسفر عنها واستخدامات هذه النتائج وفيما يلي استعراض موجز لاهم النقاط التي تناولتها هذه اللقاءات حسب ترتيبها زمنيا:

أولا: قسم الاسعار والتسويق

ويرأس هذا القسم الاستاذ /عدنان طربيني ويعمل به عدد ٢ عنصر إضافة إلى رئيس القسم ومن خلال اللقاء مع الاستاذ/عدنان توضحت اختصاصات القسم في الاعمال التالية:-

١- الاسعار

يشارك القسم في اللجان التي تحدد الاسعار الرسمية سواء تلك التي يقرها المجلس الزراعي الاعلى وذلك بالنسبة للمحاصيل الرئيسية مثل القطن، القمح، الشعير، العدس، الحمص، الفول، الشوندر السكري او تلك التي تحددها وزارة التموين وذلك بالنسبة للخضر والفاكهة بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية الاخرى.

وتعتمد هذه الجهات في تحديد الاسعار على دراسة التكاليف التي يعدها قسم الدراسات مع الاخذ في الاعتبار احتساب نسبة هامش ربح وذلك وفقا لسياسة الدولة الزراعية في هذا الشأن. وهناك جانب من هذه المواد يتم التعامل فيها خارج السعر الرسمي الذي حددته الدولة ومن هنا نشأت هناك أسعار حرة إلى جانب الاسعار الرسمية لبعض هذه المواد. ويقوم القسم حاليا ويقع ضمن اختصاصه متابعة ومراقبة الاسعار الحرة وتحديد الانحرافات سواء بالنسبة لاسعار الجملة او اسعار المفروق.

وترد بيانات هذه الاسعار الحرة مرتين اسبوعيا عن أيام الاسبوع من المحافظات لكافة السلع المحلية والمستوردة التي يتم عليها تعامل في السوق الحرة ضمن نماذج معدة لهذا الغرض ويقوم بجمع هذه الاسعار موظفون دائمون يتبعون مديريات الزراعة بالمحافظات. وذلك لكل من أسعار الجملة وأسعار المفروق. حيث يتم بعد جدولتها وإعدادها بالقسم للحصول على وسط سعري اسبوعي وشهري وسنوي لكل محصول تم عليه التعامل في السوق الحر وذلك لكل محافظة، ثم لجميع المحافظات وعلى ضوء ذلك يتم حساب الفرق النسبي بين الاسعار الحرة والاسعار الرسمية وكذلك الهامش التسويقي بين مرحلة الجملة ومرحلة المفروق ويقوم القسم بإعداد هذه الجداول بصفة دورية ورفعها إلى السلطات العليا.

وهنا يجدر بنا أن نشير الى ان متوسطات الاسعار الحرة هذه إنما يتم احتسابها على اساس الوسط البسيط وليس الوسط المرجح سواء بالنسبة للمحصول الواحد على الاسابيع او الشهور أو العام (دورات جمع الاسعار) او بالنسبة للمحصول الواحد في جميع المحافظات حيث على سبيل المثال يتم جمع اسعار البطاطا في جميع الشهور وقسمتها على عدد الشهور للوصول الى متوسط سعر السنة بغض النظر عن الكميات المباعة خلال كل من هذه الشهور او يتم جمع اسعار البطاطا في جميع المحافظات خلال شهر ما وقسمتها على عدد المحافظات للوصول الى وسط سعري للبطاطا على مستوى القطر بغض النظر عن الكميات المباعة في كل محافظة.

ولا شك ان استخدام الوسط المرجح يفضل كثيرا استخدام الوسط البسيط حيث يتم على ضوء ذلك ترجيح كل سعر بالكمية المباعة للوصول الى وسط سعري مرجح يمكن مقارنته بالسعر الرسمي. إذ ان الكميات المباعة تتباين كثيرا خلال شهور المحصول وكذلك تتباين من محافظة الى اخرى ومن ثم فإن الوسط الحسابي البسيط لا يصبح ممثلا حقيقيا لمتوسط الاسعار الحرة سواء في السنة او بالنسبة للمحصول او في القطر.

وكذلك يمكن القول ان الاستفادة من هذه النتائج يجب ألا تقتصر على رفع هذه التقارير الى السلطات العليا فقط ولكن يمكن الاستفادة من هذه النتائج إما مباشرة او بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء في تركيب رقم قياسي لاسعار المنتجات الزراعية (جملة/مفرق) وكذلك قياس معدلات الهامش التجاري والاهتداء به في تحديد الاسعار وعند قياس ارباح العمليات التسويقية وكذلك عند دراسة الموازين السلمية سواء قامت باعدادها الوزارة أو قام بها المكتب المركزي للاحصاء. ومما لا شك فيه ان تقدير الانتاج الزراعي ومن ثم الدخل الزراعي يتوقف كثيرا على الاسعار التي يتم بها تقييم هذه المنتجات سواء كان السعر الرسمي أو السعر الحر وطالما ان هناك سعر حر يتم عليه التعامل فلا يمكن تجاهله عند تقدير قيمة الانتاج الزراعي من تلك المنتجات الزراعية ومن ثم الدخل المتولد عنها وتبقى المشكلة اذا في التعرف على الجزء من المنتج الزراعي التي يتم التعامل فيه بالسعر الحر وتلك الذي يتم التعامل فيه بالسعر الرسمي.

الأمر الذي لا بد وان يأخذه في الحسبان القاثمون بإعداد تقديرات الانتاج والدخل الزراعي لان ذلك يمثل واقعا فعليا لا بد من الأخذ به. فبالنسبة للمحاصيل التي يتم تسويقها جماعيا من قبل الدولة ليس في ذلك مشكلة فكل الانتاج يقيم بالسعر الرسمي اما تلك المحاصيل التي يحدث عليها تعامل في السوقين الرسمي والحر فيجب ان تبذل محاولات او دراسات للتعرف على ذلك الجزء الذي تم تسويقه الى الدولة بالسعر الرسمي من خلال المنافذ التي تتسلم هذه المنتجات من المزارعين وذلك الجزء الذي تم تسويقه بالسعر الحر. ومن ثم يقدر الانتاج بالسعر الحقيقي الذي يباع به كما يمكن عن طريق ذلك التعرف على قيمة ما تحملته الدولة من دعم او فروق اسعار (موجبته او سالبه) لكل من هذه المنتجات.

كما يجب ان تخضع هذه النتائج التي يعدها القسم والتي توضح نسب الانحراف بين السعر الحر والسعر الرسمي الى دراسة تحليلية وخاصة اذا كان هذا الانحراف كبيرا لان هذا الانحراف ينتج من عدة أسباب لعل من أهمها:

١- انخفاض السعر الرسمي عن مستوى التكاليف الفعلية متضمنة هامش الربح. فكما اشرنا من قبل يتم تحديد السعر الرسمي على اساس دراسة التكاليف التي يعدها قسم الدراسات او لجان التسعير بالمحافظات وعلى ضوء السياسة العامة للدولة في تشجيع الانتاج الزراعي. فإما ان تكون التكاليف التقديرية التي احتسبت وبني عليها تقدير السعر منخفضة عن التكاليف الفعلية وإما ان يكون الهامش المقدر منخفض وإما ان يكون الانتاجية المقدرة مرتفعة فتؤدي الى انخفاض متوسط التكلفة لوحدة المنتج الزراعي.

٢- ان ينخفض العرض الفعلي من المنتج الزراعي عن العرض المقدر ومن ثم تصبح هناك فجوة بين العرض والطلب فتأخذ الاسعار اتجاهها الى أعلى.

٣- أماكن انتاج هذه المنتجات الزراعية وتكاليف النقل المرتفعة وانخفاض معدلات الهوامش التي تحددها الدولة عن الهوامش المتعارف عليها او الواقعية فعلا ويمكن التعرف على معدلات الهوامش من واقع الجداول التي يعدها القسم فيما يتعلق بالجملة والمغرق ومن ثم مقارنتها بالهوامش المأخوذ بها عند التسعير الرسمي ومن ثم يمكن اعادة النظر في معدلات الهوامش المأخوذ بها على ضوء هذه النتائج.

٤- زيادة نسبة الفاقد أو الهالك أثناء المراحل المختلفة سواء في مرحلة الانتاج او مراحل التعبئة والنقل والتوزيع ٠٠٠ الخ. هذا الفاقد سلاح ذو حدين يرفع متوسط التكلفة ويقلل الممعروض من السلع الامر الذي ينتج عنه ارتفاع في الاسعار.

ولذلك فإن استمرار وتزايد هذه الانحرافات بين الاسعار الرسمية والاسعار الحرة تكون دافعا لاعادة النظر في السعر الرسمي او التعرف على نقاط الضعف التي أدت الى هذه الانحرافات بهدف معالجتها وأخذها في الحسبان. ولذلك فإن من المقترح الا تخضع عملية التسعير الرسمي فقط الى عناصر التكلفة التقديرية ولكن يؤخذ في الحسبان الكميات المعروضة والكميات المطلوبة (العرض والطلب) كما يجب ان يؤخذ في الحسبان أيضا ما إذا كان هناك سعر حر لبعض عناصر التكلفة يختلف عن السعر المأخوذ به في دراسة تقدير التكلفة.

كما ان إعداد الرقم القياسي المرجح لاسعار المنتجات الزراعية الذي أشرفت عليه من قبل سوف يعكس التغيير الفعلي في أسعار الانتاج الزراعي الامر الذي يساعد في تحديد اتجاهات الاسعار ومن ثم تتم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها القسم عن الاسعار الرسمية والفعلية والهوامش (جملة/مفرق) في إعادة تخطيط ورسم السياسات والاهداف التخطيطية لقطاع الزراعة.

ب- خطة التصدير (التسويق)

يشارك القسم مع الجهات المعنية في وضع خطة التصدير للمنتجات الزراعية للمؤسسات التابعة للوزارة مثل المؤسسة العام لإكثار البذار، المؤسسة العام للاسماك، المؤسسة العام للمباقر، مزارع الدولة، المؤسسة العامة للأعلاف، المؤسسة العامة للدواجن الخ... كما يقوم القسم بمتابعة التنفيذ والتنسيق مع الجهات المسؤولة الاخرى في الدولة (لجنة التصدير الوزارية). كما يجري الاتصال بصفة مستمرة مع هذه المؤسسات للاطلاع على الاتفاقيات المبرمة مع البلدان المستوردة ورصد هذه النتائج شهريا ومقارنة المنفذ والمخطط من الخطة المحددة. وكما أشار الاستاذ/عدنان رئيس القسم بأنه أحيانا يساهم في عرض بعض المشاكل على السلطات المسؤولة عن عمليات التصدير كلها.

كما ان اسعار التصدير وتكلفة السلع المصدرة تحددها المؤسسات المعنية (تكلفة دولارية على اساس السعر الحر سواء بالنسبة لعناصر التكلفة المحلية او المستوردة) وعلى ضوء ذلك يتحدد سعر التصدير بواسطة المؤسسات المعنية بانتاج هذه السلع ومن ثم فان القسم في هذا المجال دوره احصائي يتركز في عرض نتائج متابعة تنفيذ الخطة ورفعها الى السلطات المسؤولة.

وقد يكون هناك جهات اخرى في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية بدراسات تنمية الصادرات وتشجيعها واجراء الدراسات الخاصة بفتح اسواق جديدة للمنتجات السورية بصفة عامة. ومن بينها المنتجات الزراعية ومن ثم يجب ان يكون هناك تعاون كامل بين هذا القسم بصفته معنيا بالمنتجات الزراعية والجهة المعنية بتشجيع التصدير لتوجيه الجهات المصدرة الى الاسواق الخارجية وإجراء الدراسات الخاصة بالاسعار المنافسة في هذه الاسواق وأذواق المستهلكين وانماط استهلاكهم ووسائل التعبئة والتغليف الخ...

ومن فإن القسم في هذا المجال يمكن ان تمتد صلاحياته إلى التعرف على أسباب الانحرافات بين المنفذ والمخطط فيما يتعلق بتصدير المنتجات الزراعية وتحديد ما اذا كانت أسباب داخلية او خارجية واقتراح الحلول المناسبة مع الجهات المختصة بتنمية الصادرات.

ثانياً: قسم الدراسات الاقتصادية

ويرأس هذا القسم المهندس/إلياس عيسى يازجي وينقسم القسم الى أربعة دوائر:

- أ- دائرة الدراسات العامة؛
- ب- دائرة الدراسات الأولية؛
- ج- دائرة دراسات متابعة مكاتب الدراسات؛
- د- دائرة التمويل الزراعي.

وفي اللقاء الذي تم مع الاستاذ إلياس تم التعرف على اختصاصات القسم والاعمال التي يقوم بها وتتلخص كما أوضح سيادته فيما يلي:

أ- دائرة الدراسات العامة:

وتتلخص أعمالها في دراسة تكاليف المنتجات الزراعية حيث:

- يتم دراسة تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية بالقطر بالإضافة الى المحاصيل المخططة.
- يتم دراسة تكاليف انتاج بعض الاشجار المثمرة (تفاح، عنب، حمضيات، زيتون...الخ).
- يتم دراسة تكاليف بعض المنتجات الحيوانية (الحليب البقري، البيض، الفروج الحي والمذبوح، العسل...الخ).
- يتم دراسة تكاليف انتاج كافة انواع الغراس المثمرة التي تنتجها الدولة (مشاتل القطاع العام).

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- دورية الدراسة

تتم الدراسة كلما دعت الحاجة اي كلما تغيرت الاسعار بصورة تؤدي اللى تغير في التكلفة حتى ولو تكرر ذلك اكثر من مرة خلال العام وهذا في حد ذاته انجاز جيد ومنهج علمي صحيح.

٢- مصادر البيانات

• هناك معدلات نمطية لعناصر التكاليف اللازمة للوحدة المساحية من كل محصول تم إعدادها في ضوء دراسة مثلت فيها كافة الجهات المعنية الرسمية والفنية لتقدير هذه المعدلات ومن الأمور الجيدة ان هذه المعدلات يعاد النظر فيها بصفة دورية وفقا لاية تغيرات تكنولوجية قد تطرأ على العمل الزراعي.

• أما البيانات الميدانية فإنه يتم الحصول عليها من المحافظات المنتجة لهذه المحاصيل.

٣- اسي احتساب التكاليف

تحتسب التكلفة على اساس وحدة المساحة (هكتار) للمحاصيل والاشجار المثمرة وعلى اساس الدونم بالنسبة للمشاتل وعلى اساس البقرة الواحدة للمنتجات الحيوانية أما البيض فيتم احتساب التكاليف على اساس (هنجار) الحظيرة وتتضمن ٥٠٠٠ طير ثم يتم احتساب تكلفة الفروج الواحد. وفيما يتعلق بالعسل يتم التكلفة على اساس ٥٠ خلية ثم يحسب تكلفة الكيلوجرام الواحد.

٤- اسييب التقدير

استعرضت النماذج المستخدمة لتقدير تكاليف الانتاج الزراعي لكل من المحاصيل والاشجار المثمرة والانتاج الحيواني والغراس.

١- بالنسبة للمحاصيل

تم استعراض النموذج المستخدم والذي يتضمن كافة العمليات الزراعية بالاضافة الى كافة متطلبات الانتاج الزراعي (مرفق رقم ١) وعلى ضوء هذا النموذج يتم تحديد وسطي كلفة الهكتار الواحد من كل محصول ولتحديد كلفة الكيلو جرام من المحصول محل الدراسة (سعر الكلفة ، تسلم المزرعة) يتم اخذ عينة عشوائية تقوم بها وزارة الزراعة (مديرية الاحصاء) بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء لتقدير انتاجية الهكتار الواحد من هذا المحصول وعلى ضوء بيان التكاليف السابق وبيان انتاجية المساحة من واقع العينة يتم احتساب تكلفة الكيلوجرام الواحد من كل محصول. ثم يقوم المجلس الزراعي الاعلى بعد ذلك بتحديد هامش الربح بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية للقطر ثم تحديد السعر الرسمي اما باقي المحاصيل الزراعية الاخرى فتحدد اسعارها مركزيا بواسطة وزارة التموين. وهناك بعض المنتجات الزراعية التي يتم تسعيرها بمعرفة المكاتب التنفيذية برئاسة المحافظ.

وهنا اشير الى ان وسطي الكلفة الذي يؤخذ في الاعتبار المقصود به الوسط الاجمالي للكلفة. اي المجموع العام للتكاليف شاملا إيجار الارض وفائدة رأس المال لان ايجار الارض فعلا احد عناصر التكاليف وخاصة وانه مربوط بنسبة مئوية من المردود العيني لهذه الارض ومن ثم فانه يختلف من مكان الى اخر. كما انه عند احتساب متوسط الانتاجية للهكتار الواحد من المحاصيل يجب ان يؤخذ في الاعتبار الانتاج الكلي قبل خصم حصة الارض (١٥% من المردود) اي ان حصة الارض تحسب ضمن التكاليف ولا تخصم من الانتاج. وعلى ضوء التكاليف الكلية والانتاج الكلي يتم احتساب تكلفة وحدة الانتاج من المحصول. كما يجب ان يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الانتاج من العينة نسبة تعادل الفاقد أو التالف خلال العمليات الانتاجية المختلفة اذ ان هناك فارق بين النهج المستخدم في العينة لتقدير الانتاجية والنهج العادي في جمع المحصول.

ومن هنا يبرز اهمية اقتراح اجراء دراسة ميدانية للتعرف على حجم الفاقد الزراعي في مراحل الانتاج والتوزيع المختلفة واسباب هذا الفاقد وذلك للتعرف على حجم الفاقد ونسبته الى الانتاج ومن ثم التعرف على اسبابه ومحاولة معالجة ذلك.

ب- الاشجار المثمرة

تم أيضا استعراض النماذج المستخدمة (مرفق رقم ٢) لدراسة تكاليف انتاج الاشجار المثمرة وكافة العمليات والمتطلبات الزراعية لسنوات ما قبل الاثمار ثم يحسب وسطي كلفة سنوات ما قبل الاثمار ثم يحسب ما يخص سنة الاثمار من تكلفة سنوات ما قبل الاثمار ويضاف الى تكلفة سنة الاثمار وتعتبر هذه هي التكلفة الكلية لوحدة المساحة من الاشجار المثمرة. وعلى ضوء المردود الكلي لوحدة المساحة ذاتها يتم احتساب كلفة إنتاج الكيلوجرام من الانتاج وهو ما يتم على ضوئه تحديد اسعار هذه المنتجات ويجدر هنا ايضا ان اشير الى ان تكلفة الارض (إيجار الارض) والمقدر بحوالي ١٥% من المردود انما هو ايضا موجود ضمن عناصر التكلفة التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند احتساب الاسعار وفي نفس الوقت عند احتساب المردود يؤخذ في الاعتبار المردود قبل خصم حصة الارض (ايجار الارض) ولكن بعد اخذ نسبة الفاقد والتالف في الحسبان.

ومن الجدير بالذكر ان هذه الدراسة يعاد النظر فيها بصفة دورية ويعاد حساب تكلفة جديدة على اساس مشروع جديد وبتكلفة جديدة حسب تغير الاسعار حتى لا تضار المشروعات الجديدة.

ج- الفراس

كما تم الاطلاع على النموذج المستخدم (مرفق رقم ٣) لحساب تكلفة انتاج الدونم الواحد من الفراس. وذلك عن طريق الحصول على معلومات من مشاتل الدولة والتي تمثل حوالي ٨٠% من جملة المشاتل تقريبا وعلى ضوء ذلك يتم تحديد كلفة إنتاج الفرسة الواحدة.

د- المنتجات الحيوانية

وقد تم دراسة النماذج المستخدمة لتقدير وسطي تكلفة كل من:-

- ١- الكيلو جرام من الحليب البقري.
- ٢- الكيلو جرام الواحد من الفروج الحي.
- ٣- البيضة الواحدة.

وبمناقشة هذه النماذج مع الاستاذ إلياس، رئيس القسم اشار الى انه استعان بالكثير من الفنيين في اعداد هذه النماذج (مرفق رقم ٤-٦).

ومن الناحية الاحصائية تغطي النماذج كافة عناصر التكلفة والمردود المقدر الحصول عليه على ضوء هذه التكاليف ومن ثم يمكن تقدير تكلفة وحدة الانتاج على ارض المزرعة بدون إضافة هامش الربح.

ولذلك فإن اي اختلاف في انماط التكلفة قد يقود الى اختلاف في المردود المقدر الحصول عليه بمعنى ان عناصر الكلفة والمردود نمطية ولا يوجد وسيلة للتحقق من المردود واقعيا كما هو الحال في المحاصيل ولذلك يقترح اخذ عينة من هذه المزارع وإجراء دراسة فعلية للتعرف على الانحرافات التي تحدث في هذا المجال سواء في التكلفة او المردود.

والجدير بالذكر كما سبق ان أشرت ان دراسة او تقدير تكاليف هذه المنتجات يعاد النظر فيها بصفة دورية كلما تغيرت اسعار اي من بنود التكلفة وحسب ظروف العرض والطلب وتغير الاسعار.

وباستعراض هذه النماذج لوحظ عدم احتساب فائدة على رأس المال كما هو الشأن في احتساب تكاليف المنتجات الزراعية الأخرى وهي تلك التي يتم احتسابها على مجموع العمليات والمستلزمات ولذلك يقترح توحيد النهج واحتساب معدل فائدة على تكلفة الانتاج الحيواني اسوة بالانتاج النباتي كما يلاحظ ان النماذج الخاصة بالانتاج الحيواني قد اکتفت باحتساب الاهتلاك للحظائر والمستودعات والعدد والالات كبديل عن القيمة الإيجارية للحظيرة.

ب- دائرة الدراسات الأولية

وتختص هذه الدائرة بإعداد دراسات جدوى أولية لبعض المشروعات الزراعية.

وهناك مبادئ أساسية لدراسات الجدوى معدة من قبل هيئة تخطيط الدولة تعتبر هي النموذج الواجب الأخذ به في مثل هذه الدراسات.

ج- دائرة المتابعة (متابعة مكاتب الدراسات)

وتختص هذه الدائرة بالمتابعة الإدارية لما تم إعداده من دراسات.

د- دائرة التمويل الزراعي

وتختص هذه الدائرة بمتابعة ما يقدمه المصرف الزراعي التعاوني من مصادر تمويل لبعض المحاصيل ومن ثم يعد النموذج رقم أ د لمقارنة مقدار هذا التمويل للهكتار الواحد مقارنة بكلفة هذا الهكتار وذلك على مستوى المحصول والمحافظة مرفق رقم (٧).

وإذا علمنا أن عدد العاملين بقسم الدراسات بدوائره الأربعة هم ثلاثة عناصر فقط الأمر الذي أدى إلى أن يركز القسم على أعمال الدائرة الأولى (دائرة الدراسات العامة) والمختصة بتقدير التكاليف ومن ثم انتقل عمل الدائرة الثانية (دراسات الجدوى إلى قسم آخر وأصبح عمل الدائرتين الثانية (المتابعة، التمويل) هامشياً وقاصراً على المتابعة الإدارية.

ورغم ان روح الفريق تبدو واضحة في عمل مديرية الاقتصاد الزراعي وهذا مما يجب ان يكون فعلا الا انه من المرغوب فيه ان يقوم كل قسم بالاختصاصات الموكولة اليه فقيام قسم باختصاصات قسم آخر قد يخلق جوا غير ملائم لصالح العمل. ومن ثم فإنه يقترح إما تدعيم القسم بعناصر مناسبة للقيام بدراسات الجدوى او نقل هذه الدائرة الى القسم الاخر الذي يمارس ذلك العمل فعلا.

ثالثا: قسم الغذاء والتغذية

ويرأس هذا القسم المهندس/محمد نذير الخباز؛ وينقسم القسم الى دائرتين:

- أ- دائرة الغذاء والتغذية؛
- ب- دائرة الموازين السلعية.

والقسم به عنصرين فقط اضافة الى رئيس القسم ولذلك فهو يعمل بمفهوم الفريق ويقع ضمن أعماله ما يلي:

- ١- متابعة وتسجيل وإحصاء حركة الصادرات والواردات الزراعية ومنتجاتها وذلك من واقع التقارير التي ترد الى القسم من مراكز الحجر الزراعي بالحدود (١٣ مركزا) حيث يتم تبويبها في شكل جداول نظامية توضح في كل شهر موقف الصادرات والواردات من كل مادة زراعية وترفع هذه التقارير الى الجهات التي تطلبها.
- ٢- إعداد الموازين السلعية لكافة المنتجات والمواد الزراعية بهدف معرفة الفائض او العجز في اي من هذه المواد. ويحصل القسم على المعلومات اللازمة لذلك من كل من مديرية الاحصاء والتخطيط والمكتب المركزي للاحصاء مقارنة بما يتوفر لدى القسم من حركة الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية السابق الاشارة اليها. ومن مراجعة بعض هذه الموازين وكما هي واردة في المجموعة الاحصائية الزراعية (التي تصدرها وزارة الزراعة) يتبين انها تضم فقط اربعة بنود هي: الانتاج، الاستيراد، التصدير ومن ثم المتاح للاستخدام دون التعرض للمخزونات اول وآخر السنة وإن كنا نتفق مع سيادته ان احتساب المخزون من الامور الصعبة في مجال الانتاج الزراعي عبءا المحاصيل الاستراتيجية.

وهنا أشير أيضا الى ان المتاح للاستهلاك وهو رصيد الميزان السلعي عند احتساب متوسطات الفرد من الاستهلاك يعتبر كله على انه ذهب للاستهلاك النهائي رغم ان جانبا من هذا المتاح قد يضيع في شكل فاقد وقد يذهب الى الاستهلاك الوسيط في الصناعة او في الزراعة مرة ثانية وقد يصدر على انه منتجات صناعية ومن ثم لا يتم استبعاده ضمن الصادرات الامر الذي يؤثر على متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من المواد الغذائية.

كما انه عند مطالعة الميزان السلعي الخاص بالثروة الحيوانية في نفس المصدر نلاحظ ان بند انتاج Production في الميزان وهو المقصود منه انه يتضمن انتاج العام انما مسجل أمامه جملة القطيع سواء بالنسبة للبقر او الضأن أو الماعز. وهذا ليس إنتاج العام ولكنه جملة القطيع ولذا يقترح التصويب.

ومن الجدير بالإشارة ان المكتب المركزي للإحصاء يقوم بإعداد موازين سلعية لعدد كبير من السلع من بينها السلع الزراعية ولذلك يجب الربط بين هذه الموازين وما يقوم المكتب المركزي للإحصاء بإعداده.

وقد اشار الاستاذ/محمد، رئيس القسم الى ان هناك محاولة قد تمت للقياس بدراسة عن الفاقد والتالف في المراحل المختلفة للمنتج الزراعي ولكنها لم تتم واني اقترح ان تجدد المحاولة مرة ثانية ومن الممكن الاستعانة بمنظمة الاغذية والزراعة للمشاركة في مثل هذه الدراسة أو تمويلها.

٣- وتشمل اختصامات القسم احتساب متوسطات نصيب الفرد من المواد الغذائية ودراسة النمط الغذائي للسكان في محافظات القطر. وقد تم إجراء دراسة ميدانية على عدد من الاسر في الريف والمدن وتم تفريغ هذه الاستثمارات لاحتساب متوسطات نصيب الفرد والنمط الغذائي. وهنا أشير الى اهمية الرجوع الى دراسة نفقات ودخل الاسر الذي اجري في القطر العربي السوري أخيرا فهو يقدم بيانات لا شك أكثر دقة لانها مأخوذة من واقع عينة ممثلة وعلى مدى عام كامل، ويوجد بها كافة التفاصيل عن استهلاك الاسرة من المواد الغذائية كل على حدة كمية وقيمة ومنها يمكن التعرف على النمط الغذائي وذلك بالطبع يفضل المحاولة التي تمت على عينة قد لا تكون ممثلة للمجتمع كما أن البيانات جمعت لمرة واحدة.

٤- المشاركة مع الجهات المختصة في تحديد خطة الطلب المتوقع على المواد الغذائية الزراعية والمشاركة بالآراء الفنية مع القسم المختص في إعداد دراسات الجدوى الاولى والقيام بأية دراسات متعلقة بالغذاء تطلب من القسم.

رابعاً: قسم التحليل والتقييم

ويرأس هذا القسم المهندس محمد خزمه، ويضم القسم ثلاثة عناصر فقط ويدخل ضمن اختصاصه ما يلي:

- ١- تحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية،
- ٢- تحليل وتقييم مشاريع التنمية الريفيه،
- ٣- تحليل وتقييم الخطط الانتاجية،
- ٤- تحليل وتقييم أعمال دائرة البحوث والارشاد.

ومن ناحية الواقع العملي نلاحظ أن:

- فيما يتعلق بتحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية والريفية يقوم هذا القسم بتقييم وتحليل الدراسات التي تعدها مكاتب الدراسات او الجهات الاخرى بالوزارة.
- القيام بعدد من الدراسات الفنية والاقتصادية (دراسات جدوى أولية) لبعض المشروعات رغم انها من اختصاص أقسام اخرى بالمديرية.
- تحليل الخطة الانتاجية لبعض المشاريع.
- عدم توفر المعلومات الخاصة بالتكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة لمشاريع البحوث والارشاد حد كثيرا من متابعة وتقييم أعمال دائرة البحوث والارشاد.
- القيام بتحليل وتقييم بعض المشاريع التي في طور التنفيذ وإبداء الرأي فيها لان بعض هذه المشاريع ليس لها دراسات جدوى ومن الصعب توفّر البيانات اللازمة للمتابعة والتقييم.
- ومن أمثلة الدراسات التي قام بها القسم خلال عام ١٩٨٨:
 - ١- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لانتاج فول الصويا.
 - ٢- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لانتاج الفول السوداني.
 - ٣- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاستثمار بئر الضبيات.
 - ٤- المشروع الاقليمي لإدارة المراعي بسوريا (دراسة البادية).

وهناك بعض الدراسات التي تمت عن مشروعات قائمة مثل:

١ دراسة أولية للواقع الراهن لمزرعة أسماك الروج والبدائل المقترحة لاستثمارها.

ويلاحظ ان هناك تباين واضح بين الاختصاصات المحددة والواقع العملي كما ان هناك جانباً من العمل الاداري يقع على عاتق السيد/محمد خزمه، رئيس القسم (كما اشار سيادته) بمفغته قائماً بعمل معاون المدير، هذا بالاضافة الى ان عناصر العمل بالقسم ثلاثة فقط.

كما ان هذا القسم يجب ان يكون هناك تنسيق كامل بينه وبين الوحدة المختصة بالمتابعة في مديرية الاحماء والتخطيط وان يكون هناك نموذج محدد للمتابعة لا يقتصر على المتابعة المالية فقط وإنما يتعدى ذلك الى المتابعة العينية حسب كافة البنود الواردة في الخطة واقترح ان يكون هناك أربعة نماذج للمتابعة:

- ١- النموذج الاول لمتابعة خطة الانتاج.
- ٢- النموذج الثاني لمتابعة خطة الاستثمار.
- ٣- النموذج الثالث لمتابعة خطة العمالة.
- ٤- النموذج الرابع لمتابعة خطة متطلبات الانتاج.

على ان يرفق النماذج الاربعة مع بعضها ويقوم المشروع المدرج في الخطة باستيفائها وارسالها الى الجهات المعنية بالمتابعة لدراسة اوجه الانحرافات واسبابها واقتراح الحلول (مرفق تخطيط اولي لهذه النماذج). وهذا يتطلب دعم الوحدات التي ستقوم بهذه الاعمال الضخمة عن طريق زيادة العناصر المؤهلة لهذا الغرض بالاضافة الى الحوافز المادية والمعنوية الاخرى.

كما ان ذلك يقتضي إلزام المشاريع بإستيفاء هذه النماذج وإشعارهم بأهمية ودور جهات المتابعة وتأثيرها على المشروع حتى وإن اقتضى الامر ان يقوم الفريق المخصص للمتابعة بزيارات ميدانية للمشاريع المدرجة في الخطة والتعرف على إنجازاتها ولا شك ان ذلك سوف يتطلب نفقات مالية يجب ان تؤخذ في الحسبان واعداد مثل هذه النماذج العامة لاينبغي اطلاقاً من ان يؤخذ في الاعتبار بعض الخصوصيات التي قد ينفرد بها بعض المشاريع عن طريق إعداد نموذج متخصص يضاف الى هذه النماذج الاربعة.

ويمكن عند إعداد دراسة الجدوى لاي من المشروعات ان تتضمن الدراسة بنـدا خاصا لطريقة المتابعة والنماذج المقترحة لها وبصفة عامة تستهدف نماذج المتابعة التعرف على:

- ١- ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه من خطة الانتاج.
- ٢- التعرف على كميات المستلزمات المستخدمة في التنفيذ المخططة والمحققة فعلا وكافة البنود كل على حدة.
- ٣- التعرف على الاستثمارات المخططة والمنفذة حسب نوع الاستثمار.
- ٤- التعرف على الطاقات العاطلة.
- ٥- التعرف على أسباب القصور في التنفيذ.
- ٦- اقتراح الحلول لعلاج هذا القصور.

ولا شك ان التعرف على هذه المعلومات يتطلب الحصول على بيانات الكثير منها ميداني من الوحدات القائمة بعمليات التنفيذ ويتم ذلك عن طريق تقارير دورية ترفعها الوحدات المسؤولة عن التنفيذ الى الجهات المسؤولة عن المتابعة بصفة دورية كما سبق ان اشرت.

كما يراعى ألا يقتصر النموذج الخاص بالمتابعة على القيمة المالية وإنما يجب ان يتضمن البيانات الكمية والقيمية كما وردت تفصيلا في دراسة الجدوى او الدراسة الاولية للمشروع.

وعلى ضوء هذه المعلومات تقوم الجهات المعنية بالمتابعة بدراسة هذه البيانات واستخلاص النتائج ولعل من أهمها:-

- نسبة المنفذ الى المستهدف؛
- معدلات استخدام المستلزمات؛
- الطاقات غير المستغلة؛
- مستويات الاداء ونوعية المنتجات؛
- المخزون؛
- التعرف على العوامل المؤدية الى عدم تحقيق المستهدف وتقديم الاقتراحات بشأن علاجها (مرفق النماذج المقترحة).

وهنا أكرر على أهمية التنسيق بين القسم المعني بالمتابعة في مديرية الاحصاء والتخطيط وقسم التحليل والتقييم بمديرية الاقتصاد والاتفاق على النماذج الواجبه الاستخدام.

الخاتمة

وفي نهاية عقد اجتماع بين المستشار والامستاد محمد خزمة ولم يتمكن من حضور الاجتماع السادة رؤساء الاقسام الاخرى. كما لم يتمكن من حضور الاجتماع ايضا الدكتور ناهي الشيباني لإنشغاله وقد أناب عنه الامستاد محمد خزمة.

وقد تم في هذا الاجتماع قراءة ومناقشة التقرير والاقترحات المتضمنة به وكذلك النماذج المقترحة للمتابعة كما تم بعد ذلك لقاء مع الدكتور ناهي الشيباني بمكتبه بالوزارة حيث تم تسليمه نسخة من التقرير الاولي الذي تم مناقشته وقد حضر اللقاء الدكتور محسن الاحمد.

وفي هذا اللقاء تم مناقشة الطلب الاخر الذي تقدمت به الوزارة الى المكتب الانمائي للامم المتحدة لطلب خدمات المستشار لمدة اسبوع آخر لدى المؤسسة العامة للمباقر التابعة للوزارة.

وقد طلب المستشار من سيادته توضيح الهدف من الطلب والموضوعات المطلوب إبداء الرأي فيها ونظرا لعدم تواجد المسئول عن هذا الموضوع اقترح إجراء الاتصالات اللازمة مع المؤسسة لتحديد الهدف والموضوعات المطلوب دراستها ثم إعادة الكتابة الى مكتب الامم المتحدة بذلك. وقد ناقش المستشار ايضا هذا الموضوع مع السيدة/نادية كوزاك مسؤولة البرامج بمكتب الامم المتحدة بدمشق لمتابعة الموقف.

مرفق مع هذا التقرير النماذج التي تم دراستها أثناء اللقاءات مع السادة رؤساء الاقسام وهي المرفقات من مرفق رقم (١) إلى مرفق رقم (٦) أما نماذج المتابعة الاربعة المرفقة أيضا ضمن هذا التقرير فهي مقترحة من قبل المستشار وقد تم مناقشتها مع الامستاد/محمد خزمه في نهاية المهمة.

أسماء السادة الذين التقيت بهم اثناء المهمة

أولاً:- وزارة الزراعة

- ١- الدكتور ناهي الشيباني مدير الاقتصاد الزراعي
- ٢- المهندس محمد خزمه معاون مدير الاقتصاد الزراعي ورئيس قسم التحليل والتقييم
- ٣- المهندس إلياس يازجي معاون مدير الاقتصاد الزراعي ورئيس قسم الدراسات الاقتصادية
- ٤- المهندس عدنان طربين رئيس قسم الاسعار والتسويق
- ٥- المهندس محمد نذير خباز رئيس قسم الغذاء والتغذية
- ٦- الدكتور محسن الاحمد رئيس قسم التخطيط في مديرية التخطيط
- ٧- الامتاذ سليمان كربوج رئيس قسم العلاقات الخارجية بمديرية التخطيط

ثانياً:- مكتب الأمم المتحدة

- ١- الامتاذ/خالد علوش مسئول البرامج
- ٢- السيدة/نادية كوزاك مسئولة البرامج
- ٣- السيدة/يازجي
- ٤- السيدة/با يزيد

وإنني اشكر لهم جميعاً تعاونهم التام لإنجاز هذه المهمة.

المرفق رقم (١)
وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
م. الاقتصاد الزراعي
ق. الدراسات

وسطي تكاليف انتاج الهكتار الواحد لمحصول ٠٠٠٠٠
لموسم ١٩ / ١٩٨

ملاحظات	الكلفة ل/هـ	عدد المرات للمحمول	عدد الوحدات للمرة الواحدة	سعر الوحدة ل/س	الوحدة	البيان
					سا/جرار	الحراشات
					سا/جرار	عميقه
					سا/جرار	متوسطة
					سا/جرار	خفيفه
بعمق ٢٠-٢٥سم					سا/جرار	الزرع
= ٢٠-٢٥سم					سا/عامل	آلي
بعمق ١٠سم					سا/عامل	يدوي
					سا/جرار	التسميد
					سا/عامل	آلي
					سا/عامل	يدوي
					سا/جرار	الكيمائي
					سا/عامل	آلي
					سا/عامل	يدوي
					سا/جرار	التخطيط
					سا/عامل	آلي
					سا/عامل	يدوي
					سا/جرار	التسكيب
					سا/عامل	آلي
					سا/عامل	يدوي
					سا/عامل	التفريد
					سا/عامل	الترقيع
					سا/عامل	الركش
					سا/جرار	التسميد العضوي
					سا/عامل	آلي
					سا/عامل	يدوي
حسب متوسط عدد الريات الفعلية من المحافظات		ريه	سا/ريه	ل/س/ريه	ريه	الري
					من مصدر	
					مائي غزارة	
					٧٠-٥٠م	
					بالساعة	

ملاحظة: بالنسبة للعمل الآلي تم اعتماد جرار معياري بقوة ٧٠ حصان

ملاحظات	الكلفة ل.س/هـ	عدد المرات للمحصول	عدد الوحدات للمرة الواحدة	سعر الوحدة ل.س	الوحدة	البيانات	
						يدوي	آلي
					سا/عامل	يدوي	التعشيب
					سا/جرار	آلي	المبيدات
					سا/عامل	يدوي	
					سا/عامل	يدوي	المكافحة
					طيران سا جرار سا	آلي	
					سا/حصادة	آلي	الجنبي
					سا/عامل	يدوي	
					سا/فرازة	آلي	فرز وتمبئة
					سا/عامل	يدوي	
					سا/عامل		التحميل والتنزيل
					سا/آلية		النقل
					كلغ		البذور أو الشتول
					م		السماد العضوي
					كلغ	آزوتي	السماد الكيمياوي
					كلغ	فوسفوري	
					كلغ	بوتاسي	
					٠	اخرى	
					كلغ/او ليتر	حشرية	مواد المكافحة
					كلغ/او ليتر	فطرية	
					كلغ/او ليتر	اعشاب	
					ريه		مياه الري
						مستعملة جديدة	العبوات

ملاحظة: بالنسبة لكميات الاسمدة الكيماوية اعتمدت على اساس عنصر فعال وفق القرار ٥٠/ت

ملاحظات	عدد المرآت	عدد الوحدات	سعر الوحدة	الوحدة	البيانات
ملاحظة	ل.س/هـ	للمحمول	ل.س	الوحدة	الاجزى
					خطان
					مسامير
					بنقات نشرية
				50% من مجموع الممليات	
				50% من مجموع المستلزمات	
				يحسب على اساس حسم 15% من المردود بشكل عيني	ايجاز الارض
				تحسب على اساس 5% من مجموع الممليات والمستلزمات	قاعدة رأس المال
					المجموع العام للتكاليف
				وسطي كلفة الممليات الزراعية = ل.س/هـ	
				وسطي كلفة المستلزمات الزراعية = ل.س/هـ	
				وسطي اجمالي الكلفة = ل.س/هـ	
				وسطي المردود = كلف/هـ	
				وسطي المردود بعد حسم اجور الارض 15% = كلف/هـ	
				وسطي كلفة الكلف الواحد = ل.س/كلف	

ملاحظات	تكاليف سنة الاصحار	مجموع 2015 سنوات ما قبل الاصحار	سنوات ما قبل الاصحار المخططه										الوحدة	البيان	
	الاصحار المستأجرة	الاصحار	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	سنة 2		
														س/اجرار	الى المكانه اذات الكمبيوتره وحشرات اعقاب يدوي
														س/اجرار	الى التسميد المحوي
														س/اجرار	الى التسميد الكميماوي الخصي
														س/اصحار	الى الفرز والتعبئة
														س/عامل	التحميل والتنزيل
														س/اجرار	النقل
														لاي	مجموع قيمة المبيعات

ملاحظات	تكاليف سنة الاصحار	مجموع كل سنوات ما قبل الاصحار	سنوات ما قبل الاصحار المبلغة										الوحدة				
			١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١					
			ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع		البيسان
																كاف	مساهم
																كاف	خيطان
																	اخرى
																ل.س.	مجموع قيمة الاستثمارات
																ل.س.	ايجار الارض
																ل.س.	مائدة رأى اجمال *
																ل.س.	الاجمالي الاسم لتكاليف

* مائدة رأى اجمال لسنوات ما قبل الاصحار X٦ مائدة مركزية
 بينما سنة الاصحار المبلغة تخص على اجمالي X٤

حساب كلفة ا كلف انتاج

١- مع تكاليف سنوات ما قبل الاثمار = ١٠٠ر٠٠٠ ل.س/هـ

٢- مع تكاليف سنة الاثمار المتوالية = ٧٠٠٠ ل.س/هـ

٣- ما يخص سنة الاثمار المتوالية من تكاليف سنوات ما قبل الاثمار
= $\frac{\text{مع تكاليف سنوات ما قبل الاثمار}}{\text{العمر الاقتصادي}} = \frac{١٠٠ر٠٠٠}{٣٠}$ ل.س/هـ

٤- اجمالي تكاليف الهكتار للسنة المدروسة = مجموع تكاليف سنة الاثمار + ما يخص
سنة الاثمار من تكاليف
سنوات ما قبل الاثمار = ل.س/هـ

٥- الوسطي المنوالي لمردود الهكتار = كلف
وسطي المردود بعد حسم اجور الارض ١٥%

٦- وسطى كلفة الكلف الواحد = $\frac{\text{مع كلفة الهكتار للسنة المدروسة}}{\text{وسطى المردود للهكتار بعد حسم اجور الارض}}$ = ل.س

٧- وسطى السعر المزرعي للانتاج = ل.س/كلف

٨- الربح الصافي = ل.س/هـ

دراسة تكاليف انتاج فجرة
لس..... لسام..... لس

الوحدة: ل.س/م

سنة الاجار	سواء ما قبل الاجار	نوع العمليات العملية
	الاولى الثانية الثالثة الرابعة الخامسة السادسة السابعة الثامنة التاسعة العاشرة	1- العمليات ا- تحضير الارض للزراعة الزراعية ب- التسوير ج- المرافات د- التخفيف هـ- حفر الجور و- العرس والترويق ز- التكميب ح- الركب والتعشيب ط- التبريد والتقليم ي- جمع الاطمان ك- المقايه ل- المكافحه م- التسميد ن- الحبي س- فرز وتحميل ونقل ع- المرامه
		مجموع العمليات الزراعيه

البيوت	الوحدة	سعر الوحدة ل.س.	عدد الوحدات	عدد المرات	الكلية	اجمالي الكلية	ملاحظات
			م ²	م ²	ل.س./الدونم	ل.س./الدونم	

الري	من معدن رية	م/عامل					
	مائي	م/عامل					
	غزارة	م/عامل					
	٧٠-٥٠	م/عامل					
	٣/٢م	م/عامل					
التربية والتقليم	شتوي	م/عامل					
	صيفي	م/عامل					
جمع الحطب		م/عامل					
التقليم		م/عامل					
المكافحة	آلي	م/اجرار					
	يدوي	م/عامل					
القلع	آلي	م/اجرار					
	يدوي	م/عامل					
مجموع العملي							

ملاحظات	اجمالي الكلفة ل.س./للدونم	الكلفة ل.س./للدونم	عدد المرات للحصول	عدد الوحدات لللمرة الواحدة	سعر الوحدة ل.س.	الوحدة	البيان
			م ² م ² م ² م ²			كغ	البيجار
					م ² م ²		مياه الري
					م ² م ²		السماد العضوي
					كغ كغ كغ		السماد الكيماوي آزوتي نوسفوري بوتاسي
					كغ أو لتر كغ كغ		مواد مكافحة حشري فطري أعصاب
							اقلام تنظيم (مقوم)
							اربطلة ومواد تشبيح
							اخرى ادارة امتلاك اربية ومعدات
							مجموع المستهلكات

ملاحظات	اجمالي الكلفة ل.س./الدونم	عدد الوحدات				سعر الوحدة ل.س.	الوحدة	البيان
		ك	ب	ج	د			
								اجور الارض 15% من مردود الدونم يحسم بشكل عملي
								نفقات تعريفة 50% عمليات 2% مستلزمات
								فائدة راس المال 5%
								المجموع العام للكلفة

وسطي كلفة العمليات = ل.س./دونم
 وسطي كلفة المستلزمات = ل.س./دونم
 احتلاك ابيجة ومعدات = ل.س.
 وسطي اجمالي الكلفة = ل.س.
 عدد الفراس المنتجة بالدونم = غرسة/دونم
 كلفة انتاج الفرملة الواحدة = ل.س.

ملاحظة:

م^١ = السنة الاولى
 م^٢ = السنة الثانية

مرفق رقم (٤)

وزارة الزراعة والاملاح الزراعي
مديرية الاقتصاد الزراعي

وسطى تكلفة انتاج ١ كلغ حليب بقري

تفصيل عنصر التكلفة	القيمة ل١٠٠	البيان
قيمة المقرة عند الشراء العمر الاقتصادي للمقرة (٦ سنوات للمقرة)		اهتلاك المقرة أولا - التكاليف:
مساحة الحظيرة * قيمة البوتر الموربع العمر الاقتصادي للحظيرة (٤٠ سنة للحظائر الاقتصادية؛ ٢٠ سنة للقرميد)		اهتلاك الحظيرة
مساحة البستودومات * قيمة البوتر الموربع العمر الاقتصادي للبستودومات		اهتلاك مستودومات
اجرة العامل الشهرية * عدد ايام العمل عند الايقار التي يقدمها العامل (٨ ايقار)		اجور ايداعامله
كمية الملقح المركز باليوم * ٣٦٥ يوم * ضمن كلغ كمية الملقح الاقصر باليوم * ٣٦٥ يوم * ضمن كلغ كمية الملقح العالي * ٣٦٥ يوم * ضمن كلغ		قيمة اعلاق ٢- مركز (٦ كلغ) ٣- اعلاق خضراء (٣٠ كلغ) ج- اعلاق سالنة
تحتسب على اساس ٤٢ من قيمة المصلحة الجاهزة والخضراء عند المركزية		قيمة مياه قرب وكهرباء
كمية الملاح اللازمة بالسمه * ضمن الكلغ		قيمة املاح معدنية

تفصيل عنصر التكلفة	القيمة ل.س.	البيان
اجرة الطبيب البسيط بالشهر * عدد اشهر السنة عدد الإقرار التي يقره عليها الطبيب		رعاية بيطرية
تحسب على اساس ٢٢ من قيمة البقرة		قيمة مواد بيطرية
تحسب على اساس ٢٢ من قيمة البقرة		نفقات وامبارت طارئة
تحسب على اساس ١١ من قيمة البقرة		نفقات نثرية
		مجموع النفقة اول
		ثانيا - الإيرادات
يحسب بعمر اسبوع على اساس ٧٧ من قيمة البقرة مع حجم ١٠٪ تفوق		قيمة المولود
يحسب بعمل ١٪ من قيمة البقرة		قيمة روث وفواغ
نصف ثمن البقرة العمر الاقتصادي للبقرة		قيمة لحم منسق
		مجموع النفقة ثانيا

- * يقدر بمساحة الحظيرة بالمساحة التي يحتاجها الراس الواحد
- * يقدر بمساحة المستودعات المساحة التي يحتاجها الراس الواحد
- * تحسب قيمة الاملاح المعدنية غالبا على اساس ٢٢ من وزن السلقة الجافة * ٣٦٥ يوم * ثمن الكيلو الواحد من الملح

التكاليف المضافة = التكاليف - الإيرادات
المردود السنوي من الحليب للبقرة = ٤٠٠٠ كلغ حليب
تكلفة انتاج ١ كلغ حليب ارض المزرعة = $\frac{\text{التكاليف المضافة}}{\text{مردود البقرة السنوي}} = \text{ل.س/كلغ}$

مرفق رقم (٥)

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
مديرية الاقتصاد الزراعي

وسطي تكلفة انتاج الكلف الواحد من الفروج الحي لعام ١٩٨

تفصيل عنصر التكلفة	القيمة ل.س.	البيان
$\frac{\text{مساحة الحظيرة} \times \text{قيمة المتر المربع}}{٥٠٠٠ \times ٥٢}$ العمر الاقتصادي للحظيرة		اهتلاك الحظيرة
$\frac{\text{مساحة المستودع} \times \text{قيمة المتر المربع}}{٥٠٠٠ \times ٥٢}$ العمر الاقتصادي للمستودع (٤٠ سنة استميتيم)		اهتلاك المستودعات
$\frac{\text{قيمة المدد والادوات}}{٥٠٠٠ \times ٥٢}$ العمر الاقتصادي للمدد والادوات (١٠ سنوات)		اهتلاك عدد وادوات
٥٠٪ من مجموع الاهتلاكات		قطع تبديل وميانة
١٥٪ من مجموع الاهتلاكات		نفقات تهيئة
		قيمة الموم الفروج
$\frac{\text{عدد اكياس النشارة للدورة الواحدة} \times \text{قيمة الشوال}}{٥٠٠٠}$		قيمة نشارة الخشب
٤ كلف لطير = ثم الكلف		قيمة علف جاهز للفروج
٢٥٪ من قيمة الموم		تدفئة مع انارة ومياه شرب

تفصيل عنصر التكلفة	القيمة ل.س.	البيانات
٢٣٠٪ من قيمة الموص		لقاحات وادوية
اجرة العامل بالشهر مع المشرف * ٢ شهر ٥٠٠٠		اجور يد عاملة مع مشرف
١٠٪ من قيمة الموص		نفقات نشرية
		مجموع الكلفة
٦٦٪ من مجموع الكلفة		نفوق وامابات طارئة
		اجمالي الكلفة
		وسطي وزن الطير
		وسطي كلفة انتاج الكلف الواحد

حظا:

- ١- يشير الرقم /٥٠٠٠/ الى عدد الطيور المرباة بالحظيرة النظامية.
- ٢- مساحة المستودع ١٠٠م^٢ للعلف.
- ٣- يشير الرقم /٥٢/ الى عدد الدورات التي تربي فيها الطيور بالسنة
- ٤- وسطي وزن الطير بموجب الخلطة العلفية بين ١٢٥٠ - ١٥٠٠ كلف خلال دورة التسمين.

يخصم من التكلفة قيمة ايرادات الزرق والعمارة (قرش).

مرفق رقم (٦)

وزارة الزراعة والاملاح الزراعي
مديرية الاقتصاد الراعي

تكلفة انتاج البيوض لعام ١٩٨

أولاً: - مرحلة الرعاية (٥ اشهر)

البيضان	القيمة ل.س.	تفصيل عنصر التكلفة
٢- إنتاج البديرة:		$\frac{\text{مساحة الحظيرة} \times \text{قيمة المتر المربع}}{٢٥} = ١٠.٠٠٠$ العمر الاقتصادي للحظيرة
اهلاك الحظيرة		
اهلاك المستودعات		$\frac{\text{مساحة المستودع} \times \text{قيمة المتر المربع}}{٢٥} = ١٠.٠٠٠$ العمر الاقتصادي للمستودع
اهلاك عدد وادوات		$\frac{\text{قيمة العدد والادوات}}{٢٥} = ١٠.٠٠٠$ العمر الاقتصادي للعدد والادوات
قطع تبديل وصيانة		٥٠٪ من مجموع الاهلاكات
نفقات تهيئة		١٥٪ من مجموع الاهلاكات
قيمة الصوم البياض		
قيمة نشارة الخشب		$\frac{\text{عدد اكياس النشارة للدورة الواحدة} \times \text{قيمة الشوال}}{١٠.٠٠٠}$

تفصيل عنصر الكلفة	القيمة ل.س.	البيان
٨١٠ * ثمن الكلب		قيمة علك جاهز
٤٠ من قيمة الموه		تدفئة واتحارة ومياه فربا
٥٠ من قيمة الموه		لقاحات وادوية
اجرة العامل بالشهر مع المشرق * ٤ شهور ١٠.٠٠٠		اجور ايكسا عملة مع مشرف
٢٠ من قيمة الموه		تدفئة نفعية
		مجموع الكلفة
٧ من مجموع الكلفة		نفوق وامسات طارئة
		كلفة انتاج البحرية

ملاحظة:
يشير الرقم /١٠.٠٠٠/ الى عدد البدائي التي تزين بالحظيرة النظامية بمعدل ١٠ طيور/م^٢
يشير الرقم /٣٥/ الى عدد الدورات التي تزين بها البدائي بالسمتة اي بمعدل ٥ اشهر
للدورة الواحدة.

ثانياً:- مرحلة الانتاج (١٢ شهر)

تفصيل عنصر التكلفة	القيمة ل.س.	البيان
<u>مساحة الحظيرة * قيمة المتر المربع</u> ١٠,٠٠٠		ب- <u>انتاج البيض (التكاليف):</u>
<u>العمر الاقتصادي للحظيرة</u>		اهتلاك الحظيرة
<u>مساحة المستودع * قيمة المتر المربع</u> ١٠,٠٠٠		اهتلاك المستودعات
<u>العمر الاقتصادي للمستودع</u>		
<u>قيمة المدد والادوات</u> ١٠,٠٠٠		اهتلاك عدد وادوات
<u>العمر الاقتصادي للعدد والادوات</u>		
٥٠% من مجموع الاهتلاكات		قطع تبديل وصيانة
١٥% من مجموع الاهتلاكات		نفقات تهيئة
تؤخذ من مرحلة الرعاية (تكلفة البدرية)		قيمة البدرية
٢% من تكلفة البدرية		قيمة انارة ومياه شرب
٢% من تكلفة البدرية		شحن الكهرباء لتشغيل المعالف
٤٧,٢٥٠ * شمن الكلف		قيمة علف
٢٠% من تكلفة البدرية		لقاحات وادوية
٢ عامل * اجرة العامل بالشهر * ١٢ شهر ١٠,٠٠٠		اجور يد عاملة

نموذج (٢)

نموذج متابعة الاستثمار لعام ١٩

المؤسسة: الوزارة: القطاع التابع له: اسم المشروع:
محل الملكية: الموقع: محافظة: السعاط الاقتصادي:
القيمة: ل.س. القيمة: ل.س. سنة اتمام الخطة: سنة اتمام الخطة:

اسم الانصرافات	الانصرافات	نسبة المنفذ الى المخطط	جملة ما تم تنفيذه حتى الان	المنفذ خلال السنة الجارية	المنفذ من الاستثمارات في السنوات السابقة	جملة الاستثمارات المخطط خلال سنوات الخطة	نوع الاستثمار المخطط والمنفذ

ملاحظات: عن اسباب الانصرافات في التنفيذ وطرق العلاج المقترحة.

نموذج متابعة العمالة والطاقات الماطلة لعام 19

اسم المشروع: القطاع التابع له: الوزارة: المؤسسة:
النشاط الاقتصادي: الموقع: محافظة: شكل الملكية:
سنة اصدار الخطة:

1- العمالة

القيمة: ل.س.

العمالة المخططة والمحفزة حسب 000	جملة العمالة المقدرة في الخطة		جملة ما تم تنفيذه في السنوات السابقة		المنفذ خلال السنة الجارية		جملة ما تم تنفيذه حتى الان		نسبة المنفذ الى المخطط		الانحرافات +		اسباب الانحرافات
	عدد	الاجور	عدد	الاجور	عدد	الاجور	عدد	الاجور	عدد	الاجور	عدد	الاجور	

ملاحظات: عن اسباب الانحرافات والطرق المقترحة للملاج.

ب- الطاقات الماطلة

الموارد المتاحة	وحدة القياس	الطاقة القموى	الطاقة المستغلة	الطاقة الممطرة	سبب التغطيل

